

قياس خسارة المعلومات في تجميع بنود التقارير المالية أداة لتحسين المحتوى الإعلامي للمحاسبة دراسة تطبيقية

م . م . صلاح مهدي جواد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

المستخلاص

يهدف هذا البحث إلى قياس خسارة المعلومات المترتبة عن عملية التجميع لبنود التقارير والكشفات المالية المعدة وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف ، وذلك من وجهاً نظر قارئ التقرير المالي واقتراح أسلوباً مناسباً للتجميع يؤدي إلى تخفيض هذه الخسارة بالشكل الذي يعمل على تحسين المحتوى الإعلامي للمحاسبة . وتناول البحث مفهوم وطبيعة عملية التجميع ومبادئها وقواعدها والمحتوى الإعلامي للتقرير المالي وأساليب قياس خسارة المعلومات المترتبة عن عملية التجميع واستخدام أحدى

هذه الاساليب في قياس خسارة المعلومات المترتبة عن تجميع بنود كشف ايرادات العملات المصرفية التابع لمصرف الاستثمار العراقي - شركة مساهمة خاصة.

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اهمها ما يؤكد على ضرورة وجود افصاح كاف عن بنود التقارير والكشففات المالية المعدة بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف وبالشكل الذي يعمل على تقليل خسارة المعلومات الناجمة عن تجميع بنود تلك التقارير والكشففات من وجهة نظر قارئها.

*مدرس مساعد / قسم ادارة الاعمال / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

Measurement of the Information Loss in Aggregation of Items of Reports and Financial Statements as a means of Improving the Informational Content of Accounting – Applied Study

Abstract

This research aims at measuring the information loss results from aggregation of items of reports and financial statements that have been prepared according to requirements of the unified Accounting system of banks, from the point of view of the reader s , financial report. It also aims at suggesting a relevant approach for aggregation that decrease the loss in away that leads to improving the information content of accounting . The research also dealt with concept of aggregation and its principles. Its rules and the information content for the financial report and approach of measure of information loss that results from aggregation process and used one of this approaches in measurement the information loss resulting from aggregation of items of statement of banking processing revenues for bank of Iraqi investment-special corporation

The research reached company. certain results, and proposed certain recommendations, the important one state that recommended on the necessity that there are adequate disclosure about items of reports and financial statements that prepares under the unified accounting system for banks that works on reduce of the information loss that results from aggregation of items of reports and statements from the readers point of view.

المقدمة

المحاسبة هي قياس وتوصيل للمعلومات ، عبر التقارير والكشفات المالية الى الاطراف الذين لهم علاقة بمجريات النظام المحاسبي بصورة مباشرة او غير مباشرة، وهو لاء فسم منهم من داخل الشركة والقسم الآخر خارج الشركة من مقرضين ومستثمرين ومراسلين بحث علمي وهيئات حكومية مختلفة (ضرائب ، رقابة مالية، تحطيط الخ).

وحتى تحقق هذه التقارير والكشفات المالية ، الاغراض المرجوة منها ، اشترطت المنظمات المهنية والمختصة بالشؤون المحاسبية ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق..... وغيرها ، توفير الافصاح الكافي في هذه التقارير حتى تتحقق لمستخدميها الفائدة الاعلامية القصوى في عملية اتخاذ القرارات .

وبقصد توفير اكبر قدر ممكن من الوضوح في التقرير المالي المنشور ، يشترط فيه ان يكون مفصلا الى ابعد الحدود ، وهذا ما يصعب تحقيقه في الواقع العملي وذلك في ظل الاعتبارات الكثيرة التي تفرض على المحاسب تلخيص التقرير المالي اما سعيا وراء تخفيض تكلفه اعداده واما تلبيه لاعتبارات تتعلق بطبيعة النظام المحاسبي المطبق مثل النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصادر الذي يدوره يحدد شكل ومحنوى التقرير المالي

اولاً/ منهجية البحث

أ - مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في مدى الاصحاح المناسب الواجب توفيره في التقارير والكشففات المالية المعدة بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف ، حيث الزم المحاسبين العاملين في مؤسسات النشاط المصرفي باعداد هذه التقارير والكشففات بموجب نموذج معين يبين ما يجب ان يكون عليه الاصحاح .

والحقيقة ان هذا النموذج اذا صمم لمؤسسات النشاط المصرفي التابعة للقطاع العام والتي لا تقوم على اساس نشر تقاريرها المالية ولا يوجد هنالك الزام بالاصحاح عنها فان الحال يختلف بالنسبة لمؤسسات النشاط المصرفي التابعة للقطاع الخاص والتي تأسست على اساس شركات مساهمة ، والتي تتعامل بطبيعة الحال مع المستثمرين ، حيث يهم كل مستثمر او من يرغب بالاستثمار معرفة بعض الحقائق عن بنود معينة في التقارير والكشففات المالية وقد تكون هذه البنود الحاسم بالنسبة للمستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار او التحول نحو فرصة استثمارية اخرى .

اضافة الى الاصحاح بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف عن بنود التقارير المالية انما يتم بصورة ارقام اجمالية وليس تفصيلية نتيجة لدمج (تجمیع) بندین او اكثر من تلك البنود في رقم واحد ، وهذا ما يتربّط عليه خسارة في المعلومات نتيجة عملية التجمیع من وجہة نظر قاريء التقریر المالي المتمثل بالمستثمر المحتمل او المقرض.....وغيرهم.

ب - هدف البحث

يهدف البحث الى قياس خسارة المعلومات الناجمة عن عملية الدمج (التجمیع) لبنود التقاریر والکشوفات الماليّة المعدة وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وذلك من وجهة نظر قارئ التقریر المالي واقتراح اسلوباً مناسباً للدمج (التجمیع) يؤدي الى تخفیض هذه الخسارة بالشكل الذي يعمل على تحسین المحتوى الاعلامي للقاریر الماليّة والذي من شأنه ان يدعم ثقة المستخدمين بخدمات المحاسبة وما تقدم من معلومات مفيدة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.

ج - فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية اساسية مفادها " ان قياس خسارة المعلومات الناجمة عن عملية التجمیع لبنود التقاریر الماليّة المعدة وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف وذلك من وجهة نظر قارئ التقریر المالي واقتراح اسلوباً مناسباً" للتجمیع يؤدي الى تخفیض هذه الخسارة بالشكل الذي يعمل على تحسین المحتوى الاعلامي للقاریر الماليّة وبما يساعد في عملية اتخاذ القرارات.

د - حدود البحث

اعتمد البحث على كشف ايرادات العمليات المصرفيّة المقارن في مصرف الاستثمار العراقي - شركة مساهمة خاصة ليكون عينه البحث ومن ثم امكانية تعميم النتائج بموجب الاسلوب المقترن على التقاریر والکشوفات الماليّة الأخرى.

هـ - مدخل البحث

اعتمد البحث على المدخلين:- الاستقرائي في الاستفادة من المصادر والدوريات المتوفرة في اسناد الجانب النظري للبحث ، والاستباطي عند النظر في واقع التطبيق المحاسبي وتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر الميدانية وبالتالي ربطها بالاساليب العلمية.

و - الدراسات السابقة

حفلت الدوريات المحاسبية بالعديد من الدراسات التي تناولت قياس خسارة المعلومات الناجمة عن تجميع بنود التقارير المالية، والاتي بعض من هذه الدراسات المتعلقة بموضوع البحث:

١- دراسة (الحبيطي، ٢٠٠٢):- تناولت الدراسة عملية التجميع في التقارير المالية التي تنشرها المنشآت مركزاً على تلك التي تطبق النظام المحاسبي الموحد في المصارف واختار البحث عينة من تلك التقارير مبنياً "الاساليب التقليدية المتتبعة في التجميع وما يتربّع عليها من خسارة في المعلومات من وجهة نظر قارئ تلك التقارير وعلى وجه الخصوص المصارف التابعة للقطاع الخاص. واستخدم في قياس خسارة المعلومات احدى فقرات المركز المالي للشركة عينة البحث متمثلة بالنقد. وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات سعياً منه في مساعدة مصممي النظم المحاسبية باستخدام معايير ومؤشرات كمية لتحديد مستوى التجميع المناسب في التقارير المالية.

٢- دراسة (الفضل، ١٩٩٥) : اهتمت هذه الدراسة بتوسيع كيف يمكن ان تؤثر عملية قياس الخسارة في كمية المعلومات على المحتوى الاعلامي للتقارير المالية وبالتالي العمل على زيادة كفاءة عملية اتخاذ القرارات. ويرى من خلال استعراض للمداخل التقليدية والحديثة للتجميع ، مدى القصور الذي

كان يكتفى المداخل التقليدية في قياس خسارة المعلومات الناجمة عن تجميع بنود التقارير المالية قياسا بالمداخل الحديثة مثل مدخل نظرية المعلومات.

٣- دراسة (مشكور وحميد ، ٢٠٠١) :- تناولت هذه الدراسة مدى امكانية استخدام نظرية المعلومات في تحسين التجميع المحاسبي ، مستندة على فرضية اساسية مفادها ان نظرية المعلومات تساعد في الوصول الى مستوى التجميع المناسب في القوائم المالية ومن ثم تحسين المحتوى الاعلامي لتلك القوائم وجعلها اكثر فائدة لمستخدميها . وبالاستناد الى النماذج الرياضية في نظرية المعلومات ، ومنها انموذج الانتروبوي يتم قياس خسارة المعلومات الناجمة عن عملية تجميع بنود القوائم المالية.

٤- دراسة (مطر، ١٩٨٤) : التي تناولت موضوع تحسين دمج بنود التقارير المالية المنشورة ، حيث اهتمت هذه الدراسة بتوسيع كيف يمكن ان يؤثر مستوى الدمج على قرارات المستثمرين من خلال استخدام بعض الاساليب الرياضية التي تعمل على قياس خسارة المعلومات المترتبة على تجميع بنود التقارير والکشوفات المالية ، وهو بذلك يعكس مدى افتتاح المحاسبة كعلم على فروع المعرفة الاخرى والتي تشكل العامل الامثل في تطوير المحاسبة.

٥- دراسة (Theil and Lev , ١٩٧٣) : تهدف الدراسة التي قام بها Theil and Lev الى ربط المحاسبة بنظرية المعلومات ، ونجحا في اشتراق بعض النماذج الرياضية المبنية على الدالة اللوغاريتمية واستخدامها في قياس المحتوى الاعلامي للتقارير المالية ومن ثم قياس خسارة المعلومات المترتبة عن تجميع البنود المحاسبية ، حيث بين الباحثان ان استخدام هذه النماذج انما يوفر امكانية تطبيق قواعد تجميع مناسبة مع مراعاة القواعد والمبادئ التي تحكم عملية التجميع .

ويظهر التحليل المقارن للدراسات السابقة ، ان هذه الدراسة مكملة لما سبقها من حيث المنهجية ومضيغة لها من الناحية الميدانية ، حيث سيتم قياس خسارة المعلومات الناجمة عن تجميع بنود التقارير المالية المقارنة باستخدام اسلوب دليل الاهمية النسبية . اذ لم تتطرق الدراسات السابقة الى موضوع قياس خسارة المعلومات الناجمة عن التجميع لبنود التقارير المالية المقارنة باستخدام هذا الاسلوب ، الامر الذي يضفي على الدراسة بعدها "اضافيا" لا هميتها .

ثانياً / الخلفية النظرية للبحث

أ- مفهوم وطبيعة التجميع

يعني التجميع ببساطة اضافة (دمج) بيانات فيما بينها في قائمة معينة وفي ظل افتراض ضمني بأن تلك البيانات هي من طبيعة واحدة بهدف زيادة فهم المستخدم للقائمة من خلال تحقيق الاصحاح المناسب.

وعلى الرغم من ان تجميع بنود التقارير المالية اسلوب يتبعه المحاسب في اعداد تقاريره المالية الخارجية منها والداخلية على حد سواء ، فأن النوع الاول يكتسب اهمية خاصة نظراً للآثار التي يتركها على القيمة الاعلامية لهذه التقارير .

لذلك فان اولى الخطوات امام المحاسب عند اعداد تقاريره المالية هو تحديد أي من البنود ما يجب الاصحاح عنها بشكل منفصل ، وأي منها يجمع مع غيرها . وعادة ما يتم التجميع لبعض البنود ذات الطبيعة الواحدة من الابادات او المصروفات في رقم واحد في قائمة الدخل ، او بتجميع بنود

من الاصول او الخصوم ذات الطبيعة الواحدة في رقم واحد في قائمة المركز المالي. (Anton , ١٩٦٤:٥)

وتتخذ عملية تجميع البيانات المحاسبية شكلين هما (Johnson , ١٩٧٥:P.٥)
١- **شكل التلخيص او ال ضم Summation:** — اذ تضم المفردات المكونة
لبيان معين في رقم واحد ليعبر هذا الرقم عن القيمة الاجمالية لهذا البند مثال
على ذلك ضم مفردات المبيعات الشهرية للمنشأة معاً لتكون حصيلة الضم
القيمة الاجمالية للمبيعات السنوية لمبيعات المنشأة.

٢- **شكل الاتحاد او التركيب Combination:** — وذلك بتجميع بنود مختلفة
لكن طبيعتها واحدة في رقم واحد يمثل القيمة الاجمالية لباب معين او
مجموعة معينة ، كما يحدث مثلاً عند تجميع بنود النقدية ، المدينون ،
والمخزون السلعي في رقم واحد يمثل القيمة الاجمالية لباب الاصول
المتداولة.

مع الاشارة الى ان هنالك معيار يمكن بموجبه التفرقة بين هذين الشكلين من
اشكال التجميع وهذا المعيار ينص على " يقسم الرقم الاجمالى على عدد البنود
او المفردات محل التجميع ، فإذا كان الرقم حاصل القسمة له مدلول اعلامي
، حينئذ تتخذ عملية التجميع شكل الضم او التلخيص ،اما اذا لم يكن لحاصل
القسمة مدلولاً " اعلامياً" ، فتتخذ عملية التجميع حينئذ شكل الاتحاد او التركيب

".

قياساً على ما سبق فأن لحاصل قسمة القيمة الاجمالية لمبيعات المنشأة على
عدد أشهر السنة مدلول اعلامي اذ يوفر لمستخدم البيانات المحاسبية معلومة
جديدة تتمثل بمتوسط المبيعات الشهرية للمنشأة ، بينما ليس لحاصل قسمة

القيمة الاجمالية للأصول المتداولة على عدد الأصول معنى ، اذ لا يوفر لمستخدم البيانات أية معلومات جديدة.

ب- الأساليب التقليدية للتجميع

عند قيام المحاسبين بتنفيذ عملية التجميع ، فإنهم يسترشدون بنوعين من المؤشرات في تجميع بنود التقرير المالي أولهما ما يعرف بممؤشر أو معيار القيمة النسبية للبند Criterion Relative-Amount . فبموجب هذا المعيار ، تقيم الأهمية النسبية لبند التقرير المالي على ضوء مقارنة قيمة كل منها بقيمة بند آخر من البنود الرئيسية فيه، كصافي الدخل مثلاً" أو صافي المبيعات ، هذا بالنسبة لقائمة الدخل أو اجمالي الأصول ، أو حقوق المساهمين ، بالنسبة لقائمة المركز المالي . فإذا كانت القيمة النسبية المحددة للبند في حدود نقطة القطع (والتي سيتم توضيحها لاحقاً) المتفق عليها ، يجوز دمجه مع البنود ذات الطبيعة المماثلة ، أما اذا ما تجاوزت قيمته النسبية حدود نقطة القطع فيعتبر ذلك مؤشراً على الأهمية النسبية لهذا البند مما يتطلب الاصلاح عنه في بند مستقل .

وثانيهما وهو ما يعرف بممؤشر او معيار التغير النسبي الحادث في قيمة البند Criterion Relative-change على مدار فترة زمنية هي في العادة سنة مالية . وبموجبه تقيم الأهمية النسبية لبند التقرير المالي على اساس التغير النسبي الحادث في قيمتها في الفترة المالية الجارية بعد مقارنتها بقيمتها في الفترة المالية السابقة، وذلك على اساس ان مستخدمي التقارير المالية بهمهم في اتخاذ القرارات الوقوف على الاتجاهات الزمنية لبند هذه التقارير اكثر من القيم المطلقة لها وذلك في لحظة زمنية معينة. ولذا فالقيمة المطلقة للبند في نهاية الفترة المالية كما تبدو في التقرير المالي هي في حد ذاتها معلومة

ساكنة ، بينما التغير النسبي الحادث في قيمة البند مقارنة بقيمتها في نهاية الفترة المالية السابقة يوفر معلومة ديناميكية تخدم اغراض اتخاذ القرارات

(Donald, ١٩٦٤:٤٨)

ولعل من الآراء الواردة بخصوص تقييم الأهمية النسبية لبند التقرير المالي ، هو ذلك الرأي الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) ، حيث جاء فيه ما يلي * :

١— الأهمية النسبية لبند التقرير المالي مسألة تخضع بالضرورة لتقديرات المهنيين المتخصصين.

٢— يوصف البند بالأهمية النسبية متى ما كانت معرفة هذا البند من قبل مستخدمي التقرير المالي تؤثر في قراراتهم الاقتصادية المبنية على هذا التقرير.

٣— لاقيم الأهمية النسبية للبند في ضوء قيمته المطلقة فحسب، بل توجد مجموعة من العوامل الأخرى التي يجب أخذها في عين الاعتبار في ذلك وهي:-

أ— طبيعة البند مثل:-

— هل هو عنصر هام في تحديد قيمة صافي الدخل؟

— هل هو غير عادي؟

— هل يمكن قياسه موضوعياً؟

— هل يشترط الاصلاح عنه بموجب قوانين او لوائح رسمية؟

ب— قيمة البند مقارنة بما يلي :-

* IAS.NO.1, ١٩٨٢

— القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه البند مثل القيمة الإجمالية
للاصول

في الميزانية.

— قيمة بند معين ذو أهمية مثل: صافي الدخل، أو المبيعات في قائمة
الدخل.

ج — خسارة المعلومات المترتبة على تجميع بنود التقرير المالي.
يتربّى على أي عملية تجميع تحدث في بنود التقرير المالي ، وأياً كان
المستوى الذي تتوقف عنده، خسارة معلومات من وجهة نظر قارئ هذا
التقرير ، تعادل من الناحية النظرية ، الفرق بين القيمة الاعلامية للتقرير
المالي قبل حدوث عملية التجميع وقيمتها الاعلامية بعد
حدوثها. (Arthur, ١٩٧٠: ١٧٢).

وطالما ان كل عملية تجميع ومهما كان مستواها ستؤدي حتماً الى حدوث
خسارة معلومات وذلك من وجهة نظر قارئها، لذلك لابد ان يصاحب هذه
الخسارة نشوء تحيز تجميع، لكن هذا التحيز يتقاوّت بين عملية التجميع
واخرى ، فقد يكون ضيئلاً جداً من الناحية النسبية وتوصف عملية التجميع
حينئذ بانها جيدة Good aggregation ما يكون هذا التحيز كبيراً جداً
من الناحية النسبية لدرجة لا يستطيع قارئ التقرير تحملها فتوصف
عملية التجميع حينئذ بانها رديئة او غير مناسبة Poor
aggregation (مطر، ١٩٨٤: ٩٨).

د — نقطة القطع: تمثل نقطة القطع بالنسبة للمحاسب المعendar الذي يسترشد
به في تنفيذ عملية التجميع، والذي بالمقارنة به ، تقيم عملية التجميع من حيث

النوع، فتوصف بانها جيدة (اذا لم تتجاوز نقطة القطع المحددة) او ردئه اذا تجاوزتها، ومحبولة او غير مقبولة. كما يسترشد المحاسب بنقطة القطع ايضاً في تحديد مستوى التجميع Aggregation Level الذي يقف عنده المحاسب.

ويمكن تحديد نقطة القطع أما في صورة قيمة مطلقة حيث تمثل حيئنة بعدد معين من وحدات المعلومات مثل ٢٠ وحدة معلومات ، كما يمكن تحديها في شكل نسبة مئوية معيية من القيمة الاعلامية (المحتوى المعلوماتي) للتقرير المالي كتحديدها ٨% من المحتوى الاعلامي للتقرير (Pendlbury , ١٩٨٠: ١١١ ، ١٩٨٠: ١١١) .

وكما تختلف صور نقاط القطع تختلف كذلك قيمها وذلك باختلاف الفئات المستخدمة للتقرير المالي . اذ يمكن ان توجد على مستوى التقرير المالي مجموعة مختلفة من نقاط القطع خاصة بمعلومات التقرير ككل ، كان توجد على مستوى الميزانية مثلاً"قطع قطع خاصه بباب الاصول النقدية ، واخرى خاصه بباب الاصول المتداولة، وثالثة خاصه بباب الاصول الثابتة ورابعة خاصه باجمالى الاصول وهكذا. كما يمكن ان توجد على مستوى المنشاة نقطة قطع خاصة بقائمه الدخل واخرى خاصة بقائمه المركز المالي ، وهذا التنويع في نقاط القطع انما يتماشى مع حقيقة تتعلق بانماط القرارات المختلفة المبنية على التقارير المالية الخارجية.

واياً" كانت قيم نقاط القطع وكذلك صورها ، فمن الضروري لها حتى تصلح معياراً لعملية التجميع ان يتتوفر فيها الشرطين التاليين

وهما: (مطر ، ١٩٩٦: ٣٩٨)

١ - ان تكون مقبولة قبولاً "عاماً" وذلك سواء من قبل واضعي التقرير المالي او من قبل مستخدمي هذا التقرير.

٢ - ان تكون معلنة، وهذا يتطلب افصاحاً عنها في التقرير المالي بالنص عليها صراحةً في الملاحظات المرفقة بالتقرير المالي جنباً الى جنب مع قيمة خسارة المعلومات الفعلية التي تترتب على التجميع . وهذه مسؤولية يتحملها المحاسبون ومكاتب مراقبة الحسابات.

ج المبادئ والقواعد العلمية لعملية التجميع:-

لترشيد عملية التجميع وتحسين نتائجها ، لابد ان تقوم على مبادئ وقواعد علمية تزيد من موضوعيتها.

ومن اهم المبادئ التي تحكم عملية التجميع ما يلي:-

١ - مبدأ تجميع البيانات: ويستفاد منه في تحديد مستوى التجميع ، ويقضي هذا المبدأ باستمرار عملية التجميع الى الحد الذي لا تظهر عنده الحاجة لاعادة تفصيلها مرة اخرى. يقصد بذلك ان عملية التجميع يمكن ان تستمر ما دامت البيانات حصيلة التجميع واضحة ومفهومة من قبل قارئ التقرير ، وتنتهي هذه العملية بالنقطة التي اذا ما تجاوزت عملية التجميع، تصبح عندها البيانات غير واضحة وغير مفهومة من قبل قارئ التقرير (James&Robert, ١٩٦٩:٤٥).

٢ - مبدأ الجدوى أو التكلفة المعقولة: ويقضى هذا المبدأ بمراعاة الموازنة عند تنفيذ عملية التجميع بين اعتبارين، احدهما هو تكلفة التجميع مثلاً في تحيز التجميع أو خسارة المعلومات المترتبة عليه، الآخر هو عائد التجميع مثلاً بالفوارات المتحققة في تكلفة اعداد التقرير المالي.

ويلعب هذا المبدأ دوراً هاماً في تصميم نظم المعلومات المعاصرة ، وذلك باعتبار ان للمعلومات كاي منتج آخر تكلفة اقتصادية ، كما ان لها عائد ، ولابد في تصميم نظام المعلومات من الموازنة بين هذين العنصرين للحكم على مدى كفاءة هذا النظام.

من جانب آخر ، لابد من وجود قواعد علمية تحكم تنفيذ عملية التجميع . وهي نفسها التي تحكم عملية القياس المحاسبية بشكل عام . وذلك على اساس ان عملية التجميع هي مجرد مرحلة من مراحل عملية القياس المحاسبية .

وعومما يمكن حصر اهم القواعد التي تحكم عملية التجميع بالآتي:-
القاعدة الاولى:- بما ان عملية التجميع مرحلة من مراحل عملية القياس المحاسبية ، فيجب ان تخضع لخاصية التجميع ، حيث توفر هذه الخاصية للمحاسب في تنفيذه لعملية التجميع مرونة كبيرة تجعله يختار مستوى التجميع المناسب من بين عدة بدائل متاحة وذلك بما يوفر لقارئ التقرير المالي اكبر قدر من المعلومات دون ان يؤثر على القيمة المالية للبنود المجمعة ، مع الاشارة الى ان هذه الخاصية تقضي ان تكون البنود المجمعة متماثلة او على الاقل من طبيعة واحدة وذلك حتى يمكن اخضاعها لخاصية التجميع من الناحية الرياضية.

القاعدة الثانية:- وتقضي بان يتأكد المحاسب في تنفيذه لعملية التجميع من كونها منطقية Logical ، وهذه القاعدة على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد إطار عملية التجميع حيث يجعلها محصورة بتجميع البنود المتماثلة والتي تأخذ شكل الضم او التلخيص Summation ، أو بدمج البنود ذات الطبيعة الواحدة والتي تأخذ صورة الأتحاد او التركيب Combination ، اما فيما عدا ذلك فلا تعتبر عملية التجميع منطقية.

ويحق للمحاسب بموجب هذه القاعدة ان يجمع في قائمة الدخل الأرقام المماثلة لبندو : المواد الخام ، الأجور الصناعية ، التكاليف الصناعية غير المباشرة في رقم واحد لأنها جميعاً ذات طبيعة واحدة (تكاليف انتاجية) بينما لا يجوز تجميع بندى المواد الخام ومصروفات البيع في رقم واحد بحكم اختلاف طبيعتهما.

وبالمثل يجوز له في قائمة المركز المالي دمج بنود: الالات، الأثاث والسيارات في رقم واحد يمثل القيمة الاجمالية لباب الأصول الثابتة، بينما لا يجوز دمج الالات وأوراق القبض والأوراق المالية لأنها ليست من طبيعة واحدة.

القاعدة الثالثة: أن تكون عملية التجميع مقبولة أو مسموح بها. وبموجب هذه القاعدة يمكن لعملية التجميع أن تستمر إلى الحد الذي يكون العائد المتحقق منها (مثلاً في وفورات تكلفة التقرير) ، مساوياً للتكلفة (مماثلة في خسارة المعلومات المتربطة على عملية التجميع).

كما يجب على المحاسب توخي الحرص في تطبيق هذه القاعدة أثناء عملية التجميع وذلك بمراعاة الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات والتي هي مخرجات هذه العملية . مع الإشارة إلى ان تمسك المحاسبين بهذه القاعدة من قواعد التجميع، يفرض عليهم الحرص على اعداد نماذج متعددة من التقارير تتناسب طريقة عرض معلوماتها مع طبيعة الأغراض التي ستستخدم فيها.

القاعدة الرابعة: تفرض هذه القاعدة على المحاسب أن يسترشد أثناء تنفيذه لعملية التجميع بمفهوم الأهمية النسبية المبني على مفهوم خسارة المعلومات

أو ما يمكن تسميته بتحيز التجميع Aggregation Bias . وتلعب هذه القاعدة دوراً هاماً في تحديد جودة عملية التجميع وتقدير كفاءتها . عموماً يستلزم من المحاسب عند استرشاده بمفهوم خسارة المعلومات المترتبة عن عملية التجميع مراعاة ما يلي (سعد، ١٩٨٧: ٤١) .

أـ تزداد خسارة المعلومات كلما كان الحجم النسبي للبند الناشئ من التجميع كبير نسبة إلى إجمالي معين . والعلاقة هنا طردية حيث تزداد قيمة الخسارة تبعاً لازدياد الحجم النسبي للبند والعكس بالعكس .

بـ تزداد خسارة المعلومات المترتبة عن عملية التجميع كلما كانت قيم البنود المجمعة متقاربة ، وبالعكس تقل كلما كانت قيم البنود المجمعة متفاوتة .
جـ تزداد خسارة معلومات التجميع بازدياد عدد البنود المجمعة والعكس بالعكس .

دـ أساليب قياس خسارة المعلومات المترتبة عن عملية التجميع هناك أساليب مختلفة تستخدم في قياس خسارة المعلومات الناتجة عن تجميع بنود التقرير المالي منها :

١ـ أسلوب الدالة اللوغاريتمية:- يقوم هذا الأسلوب على استخدام الدالة اللوغاريتمية والتي تعرف بدالة شانون للمعلومات Shannon's information function وذلك نسبة إلى وضعها $S = -\sum p_i \log p_i$ والذى كان أول من استخدمها عام ١٩٤٨ في مجالات الهندسة الالكترونية كوسيلة لتحسين فعالية الاتصالات اللاسلكية عن طريق استخدامها كمقاييس للمستوى الاعلامي للبرقية . ثم طورت هذه الدالة فيما بعد لتناسب الاستخدام في المجالات المحاسبية عن طريق Theil و Lev لاستخدامها في قياس المحتوى الاعلامي للتقارير المالية وخسارة المعلومات الناجمة عن عملية

التجميع . وأهم ما يميز الدالة اللوغاريتمية و يجعلها من الاساليب المهمة في قياس خسارة المعلومات الناجمة عن عملية التجميع هي انها دالة متناقصة و تراكمية (Lev ١٩٧٣:٥٦) . فالميزة الأولى، تجعل القيمة الاعلامية للتقرير المالي متناقصة كلما زادت قيمة البند او البنود المجمعة . بينما تلائم الميزة الثانية خاصية التجميع التي تم التطرق اليها سابقاً والتي تمكن المحاسب من اختيار مستوى التجميع المناسب للتقرير المالي .

ولكن ما يعاب على هذا الاسلوب هو ان استخدامه في قياس خسارة المعلومات الناجمة عن التجميع انما يقتصر فقط على التقارير المالية غير المقارنة .

٢— أسلوب دليل الأهمية النسبية: يستخدم هذا الأسلوب في قياس خسارة معلومات التقرير المالي المقارن ، ويقوم على فرضية أساسية مفادها " تؤثر قيمة البند وكذلك معدل تغيره الحادث على مدار الفترة الزمنية للتقرير المقارن على أهميته النسبية ، وعليه ومن اجل تقييم الأهمية النسبية للبند محل التجميع ، لابد من ترجيح قيمته النسبية بمعتدل التغير الحاصل فيها وذلك عن طريق ضربهما معا ليكون حاصل الضرب الناتج دليلا لأهميته النسبية" (Paragraph AICPA, ١٩٧١:)

. ٣٨

مع الاشارة الى ان أسلوب دليل الأهمية النسبية في قياس خسارة معلومات التجميع ، يجمع مؤشرين يسترشد بهما المحاسبون في تقييم الأهمية النسبية للبند محل التجميع وهما مؤشر او معيار القيمة ، ومؤشر او معيار التغير ، في مؤشر واحد بعدهما كان يستخدم كل منهم على انفراد وهو ما تم توضيحه عند بحث الأساليب التقليدية للتجميع . وهذا بطبيعة الحال سيؤدي الى تخفيف

تحيز التجميع الناشئ من عملية قياس خسارة معلومات التجميع وذلك من وجهة نظر قارئها . والحقيقة ان هذه الميزة لهذا الاسلوب بالإضافة الى قدرته في قياس خسارة معلومات التقرير المالي المقارن ، جعله يحتل الصدارة من بين الاساليب العلمية التي تستخدم في قياس خسارة معلومات التجميع والتي دفعت الباحث في استخدامه لاجراء الدراسة التطبيقية لهذا البحث . وتحدد القيمة الاعلامية للتقرير المالي المقارن بموجب هذا الاسلوب بالمعادلة الآتية :

$$Q_M = \frac{S_2 - S_1}{S_1} \quad \begin{array}{c} n \\ \diagdown \\ r=1 \end{array}$$

حيث إن :

Q_M = قيمة المعلومات المحتواة في التقرير المالي .

S_2 = القيمة النسبية للبند محل التجميع في نهاية الفترة المالية الحالية للتقرير المالي .

S_1 = القيمة النسبية للبند محل التجميع في نهاية الفترة المالية السابقة للتقرير المالي .

n = عدد بنود التقرير المالي .

r = ترتيب البند محل التجميع حيث $r = (1, 2, 3, \dots, n)$

وبموجب المعادلة اعلاه يتبيّن ان خسارة معلومات التجميغ للتقرير المالي المقارن، والمحددة بموجب الاسلوب اعلاه تتوقف على عاملين هما:-
العامل الأول:- القيمة النسبية للبند او البنود محل التجميغ ، والعلاقة هنا طردية ، اذ تزيد قيمة خسارة معلومات التجميغ بزيادة القيمة النسبية للبند محل التجميغ والعكس بالعكس .

العامل الثاني:- معدل التغير الحاصل في القيمة النسبية للبند على مدار الفترة الزمنية للتقرير المالي المقارن والتي تكون عادة سنة مالية . وهذا العامل يوفر ميزة هامة لاسلوب دليل الأهمية النسبية ، وهي صلاحيته للاستخدام في التقارير المالية المقارنة وغير المقارنة بعكس اسلوب الدالة اللوغاريتمية المشار اليه سابقا والذي لا يصلح وكما اسلفنا الا للتقارير المالية غير المقارنة. (مطر، ١٩٩٦:٤٠٥) .

هـ المحتوى الاعلامي للتقرير المالي

يقصد بالمحتوى الاعلامي للتقرير المالي (ويسمى أيضاً بالمحتوى الاعلامي للمحاسبة) ، قيمة ما يحويه من معلومات اقتصادية وذلك من وجهة نظر مستخدمي هذا التقرير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمنشأة .
والمحتوى الاعلامي للتقرير المالي ، ذو اهمية خاصة في مجالات تطوير القياس المحاسبي ، ذلك لأن وظيفة الاتصال في المحاسبة واداتها التقارير المالية تقف جنبا الى جنب مع وظيفة القياس لتشكلان معا الاساس الذي يقوم عليه نظام المعلومات المحاسبي .

وبذلك تلتقي اغراض الوظيفتين عند هدف واحد مشترك وهو الحرص على توفير اكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات الاقتصادية.

و عليه فان تحسين في اداء أي من الوظيفتين سيؤثر على اداء الوظيفة الأخرى . مثال على ذلك عملية التجميع وهي جانب من جوانب عملية القياس المحاسبية ، فيمكن عن طريق تحسينها زيادة القيمة الاعلامية للتقارير المالية .

والقاعدة الاساسية العامة التي تحكم عملية قياس المحتوى الاعلامي للتقرير المالي تقوم على مبدئين هما:-

- ١- ان الفائدة المتحققة لمستخدم التقرير المالي بما يحويه من معلومات ، تزداد كلما زادت قيمة محتواه الاعلامي .
- ٢- ان المحتوى الاعلامي للتقرير المالي ممثلا بقيمة ما يحويه من معلومات اقتصاديه يزداد كلما زاد معدل التغير في قيمة البنود المكونه لهذا التقرير ، وذلك على مدار الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير . (مطر ، ١٩٩٦ :

(١١٧)

**ثالثاً - قياس خسارة معلومات التجميع في التقارير والكشفات المالية
للشركة عينة البحث (الجانب التطبيقي)**

لفرض قياس خسارة معلومات التجميع في التقارير والكشفات المالية للشركة عينة البحث ممثلة بمصرف الاستثمار العراقي ، باستخدام اسلوب دليل الاهمية النسبية ، فقد اختار الباحث التقارير المالية المقارنة والمنشورة للشركة لسنة ٢٠٠١ والمعدة بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف حيث بلغ مجموع ايرادات العمليات المصرفية الموضح في كشف الارباح والخسائر لسنة ٢٠٠١ مبلغ اجمالي قدره (١٩٤٨٩٢١٠٦٥) دينار بينما كانت لسنة ٢٠٠٠ مبلغ اجمالي قدره (١٠٢٤١٨١٨٨٥) دينار . علما ان هذه المبالغ لها تفصيلات غير منشورة رغم ان الشركة عينة البحث هي شركة مساهمة خاصة.

والآتي كشف ايرادات العمليات المصرفية المقارن لسنة المالية المنتهية في ٣١ / ٢٠٠١ لمصرف الاستثمار العراقي – شركة مساهمة خاصة.

* جدول رقم (١)

مصرف الاستثمار العراقي - شركة مساهمة خاصة

كشف إيرادات العمليات المصرفية للسنة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١

رقم الدليل المحاسبي	كشف رقم (١٤)	
	السنة الحالية / السنة السابقة /	دinar
	دinar	دinar
٤٤٢ إيرادات التسليفات والقروض الداخلية	٤٦٧ ٤٦١ ٨٠٢	١٨٦ ٤٢ ٧٣٢
٤٤٢١ فوائد القروض المنوحة	٧١٢ ١١٦ ١٧٤	٣٢٥ ٠٥٣ ٥٤٠
٤٤٢٢ فوائد حسابات حازية مدينة	٤٦٥ ٤٧٨ ٤٦٤	٣٥٦ ٢٣٧ ٩٢٧
٤٤٢٣١ فوائد كمبيالات وحوالات مخصومة	١٢٥ ٥٠	٣٩ ٢٥٠
٤٤٢٣٢ عمولة الحالات المخصومة	٢٢٧ ...	١٥٦ ٤١٧
٤٤٢٣٣ عمولة السندات برسم التحصيل	١٠ ٧٨٩ ٨٣٣	٦ ٤٣٣ ٨٤٩
٤٤٢٤١ فوائد التسليفات لقاء معاملات التصدير	١٦٦٥ ١٩٨ ٣٢٣	٧٧٣ ٩٦٣ ٧١٥
٤٤٣ عمولات الحالات		
٤٤٣١ عمولات الحالات الداخلية	٢٢ ٢٠٥ ٥٠١	٣٨ ١٢١ ٢٩٣
٤٤٣٢ فوائد اعتمادات صادرة وحالات	٧ ...	٨١ ٥٩٦
٤٤٣٣ فوائد تأمين تسييد الحالات المباعة	٧٠ ١٦٢	٥٨١ ٥٧٣
٤٤٤٥ إيرادات خطابات الضمان		
٤٤٤١ عمولات خطابات الضمان الداخلية	٧١ ٦١٨ ٥٠٩	٨٨ ٣٤٨ ٠٨٢
٤٤٤٧ عمولات مصرافية متعددة		
٤٤٤٧ عمولات اصدار السفاج واعتماد الشيك	٦٣ ٢٢٩ ٨٣٣	٣٧ ٢٩٧ ٨٥٨
٤٤٤٧٣ عمولات التوسط لبيع الاسهم والسندات	٧١ ١٤٤ ٥٧٥	٢١ ١٧٤ ٥٩٤
٤٤٤٧٩ عمولات مصرافية اخرى	٨٨ ٧٧٢ ٨٨٦	٥١ ٩٠٢ ٠٦٨
٤٤٨ مصروفات مستردة		
٤٤٨٢ مصروفات الاصدار المستردة	٢ ٥٢٠ ٩٠٠	٢ ٩٣٢ ١٠٠
٤٤٨٥ مبيعات مطبوعات مصرافية	١٨ ٢٣٣ ٣٧٦	٩ ٧٧٩ ٠٠٠
مجموع إيرادات العمليات المصرفية	٢٠ ٧٥٤ ٢٧٦	١٢ ٧١١ ١٠٠
	١٩٤٨٩٢١٠٦٥	١٠٢٤١٨١٨٨٥

* المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على سجلات الشركة

و قبل المباشرة باجراءات قياس خسارة معلومات التجميع لبند فقرات كشف ايرادات العمليات المصرفية للشركة عينة البحث ، يستلزم الأمر تحديد نقطة القطع.

و قد اعتمد الباحث في تحديد نقطة القطع الأسلوب الذي استخدمته دراسة الحبيطي (الحبيطي ٢٠٠٣:٢٠٨) والذي يقوم على اساس دراسة مجموعة من التقارير المنشورة لعدد كبير من المصارف العربية في دول مختلفة اضافة الى قيام بعض من هذه المصارف بالأفصاح ضمن تقاريرها السنوية عن سياستها في تجميع بند التقارير والكشفات المالية حيث كانت النتائج كالتالي:

- ١— نقطة القطع المتفق عليها في القطاع الذي تعمل فيه الشركة عينة البحث بخصوص تقييم الأهمية النسبية لبند كشف الأرباح والخسائر هي (٢) وحدة من المعلومات.
- ٢— نقطة القطع المتفق عليها بخصوص خسارة معلومات التجميع المقبولة من قبل مستخدمي كشف الدخل هي ١٠٪.

اما اجراءات قياس خسارة المعلومات الناتجة عن تجميع بند كشف ايرادات العمليات المصرفية المقارن في مصارف الاستثمار العراقي وفق اسلوب دليل الأهمية النسبية فهي كالتالي:

- ١— تحديد القيم النسبية لبند كشف ايرادات العمليات المصرفية في نهاية الفترتين الماليتين ٢٠٠١ — ٢٠٠٠ وذلك باتخاذ مجموع ايرادات العمليات المصرفية كأساس للمقارنة، وكما هو واضح في العمودان الأول والثاني من الجدول رقم (٢) . ويلاحظ ان مجموع ايرادات العمليات المصرفية باعتبارها اساسا للمقارنة احتلت في ٢٠٠١/٣١ المرتبة الأولى في هذا

المجال بينما احتلت ايرادات التسليفات والقروض الداخلية المرتبة الثانية وفوائد اعتمادات صادرة وحوالات المرتبة العشرون وهكذا.

٢ - تحديد التغير في قيمة بنود الكشف على مدى الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٠ / ٣١ - ٢٠٠١ / ١٢ وذلك بشكل قيم مطلقة ونسب منوية . ويبيّن العمود الثالث من الجدول رقم (٢) التغير الحاصل في بنود كشف الارادات سواء من حيث القيمة المطلقة او القيمة النسبية . ويلاحظ هنا بأن المرتبة التي يحتلها البند حسب التغير النسبي الحاصل فيه ليست مرتبطة بقيمة المطلقة ، ومجموع الارادات خير مثال على ذلك ، فقد احتلت المرتبة الاولى من حيث قيمتها النسبية ، وجاءت بالمرتبة السادسة من حيث التغير الحاصل في قيمتها على مدار السنة المالية.

والتفاوت الحاصل في المرتبتين يمكن اعتباره دليلاً واضحاً على الآثار التي ستترتب على التقارير المالية المنشورة فيما لو تم الاسترشاد في تقييم الأهمية النسبية لبنودها على القيمة النسبية للبند او وفق التغير الحاصل في قيمته كل على حدة . وهذا المؤشران التقليديان المتبعان في المجالات المحاسبية. لذلك من الضروري استخدام دليل الأهمية النسبية كمعيار للتجميع ، لأنه يجمع بين آثار العاملين السابقين وهو القيمة والتغير الحاصل في قيمة البند معاً.

٣ - اشتقاق دليل الأهمية النسبية لبنود كشف ايرادات العمليات المصرفية وذلك من المعلومات المتحققة في الخطوتين (١،٢) اعلاه وبموجب المعادلة الآتية:

$$\text{دليل الأهمية النسبية} = \frac{\text{س } 2 - \text{س } 1}{\text{س } 1}$$

حيث ان:-

س٢ = القيمة النسبية للبند في ٢٠٠١/١٢/٣١

س١ = القيمة النسبية للبند في ٢٠٠٠/١٢/٣١

ويبين العمود الرابع في الجدول رقم (٢) نتائج تطبيق هذه المعادلة.

وباتخاذ دليل الأهمية النسبية معياراً لتقدير الأهمية النسبية لبنيود كشف ايرادات العملات المصرفية ، نلاحظ مدى التغير الحاصل في ترتيبها من حيث أهميتها النسبية . وبالنسبة لمجموع الإيرادات مثلاً تراوحت مراكزها بين (٦١ و ٢١) وهكذا لبقية البنود . ويعود ذلك التغير لحقيقة، ان دليل الأهمية النسبية ما هو الا محصلة لعنصري القيمة المطلقة ، ومعدل التغير الحاصل فيما معاً.

٤ - تقدير الأهمية النسبية لبنيود كشف الإيرادات بموجب دليل الأهمية النسبية ، وهذا يتم من خلال مقارنة نقطة القطع للقطاع الذي تعمل به الشركة عينة البحث وهي (٢) وحدة معلومات بدليل الأهمية النسبية لكل بند ليتخذ قرار التجميع او الأفصاح.

جدول رقم (٢)

مصرف الاستثمار العراقي - شركة مساهمة خاصة

كشف ايرادات العمليات المصرفية المقارن كما في ٣١/١٢/٢٠٠١ (١٤)

١١	٠٥	١٢	٧١	٣٧	٤,٥٦٨	٨٩	٥٢	عمولات مصرية متوزعة	٤٤٧٩	١٧
٦	١,٧	١٤	٢٣,٦	٥٩	٨,٦٧٤	١٦٩	١١٠			
	٣,٠٤٣					٦	١٠,٧٥٤			
								مصرفوفات مستددة	٤٤٨	١٨
١٤	٠,٦	٢١	٠	٠	٠,١٥٢	٣	٣	مصرفوفات الاصدار المسترددة	٤٤٨٢	١٩
١٥	٠,١	١٠	٨٠	٨	٠,٩٢٤	١٨	١٠	مصرفوفات مخدوعات مصرية	٤٤٨٥	٢٠
١٣	٠,٢	١١	٨٠	٨	١,٠٧٨	٢١	١٣			
	٠,٤					١٣	١,٢٧١			
٢١	٠				٩٠,٥ ٩٢٤,٢٤٧	٦	١٠٠	مج ايرادات العمليات المصرية	٤٤	٢١
					١٩٤٨,٤٢٩	١	١٠٢٤,١٨٢			
							١٠٠			
	٣٣,١٤٥									

ولكن قبل تحديد البنود التي يجوز تجميعها وتلك التي يجب الافصاح عنها في كشف الارباح والخسائر ، يجب التتحقق من مدى توفر القواعد العلمية لعملية التجميع والتي سبقت الاشارة اليها وكالاتي:-

أ — من خلال نظرة سريعة لبيان ايرادات العمليات المصرفية المقارن للشركة عينة البحث ، تظهر انها جمياً مقاسة بوحدة قياس واحدة وهي الدينار ، وتماثل او تجانس وحدة القياس لبيان المحتمل تجميعها يحقق الشرط الأساسي لاحدى القواعد العلمية لعملية التجميع وهي الخاصية التجميعية ، لأن تماثل وحدة القياس بالنسبة لبيان الأيرادات تتيح الفرصة لتجميعها.

ب — ولأجل التتحقق من توفر شروط الخاصية العلمية الثانية لعملية التجميع وهي المنطقية ، يستلزم ذلك استكشاف فرص التجميع المتاحة في كشف الأيرادات ، حيث نلاحظ ان المنطق يسمح بتجميع بعض البنود في بند واحد

لأنها من طبيعة واحدة ، والافتتاح يتم عن ذلك البند وكما هو موضح في أدناه.

ج - مع الأخذ بنظر الاعتبار خاصية المنطق، يجب الانتباه إلى ملاحظة مهمة في هذا المجال. وهذه الملاحظة على علاقة بالقاعدة العلمية الثالثة من قواعد التجميع وهي قاعدة السماح أو جواز التجميع، والتي إذا ما توفرت فإنها قد تجعل خاصية المنطق في محل دحض . ولتفسير هذه القاعدة ، لو رجعنا إلى جدول رقم (٢) للاحظنا أن دليل الأهمية النسبية لبند عمولات الحالات هو ٧٩٪، وحدة معلومات وهو أقل من نقطة القطع المسموح بها وهي (٢) وحدة معلومات، وهي بذلك تحقق شرط التجميع. ولكن هذه الفقرة من غير المنطق تجميعها حسب هذه القاعدة كون ان عمولات الحالات تمثل أحد البنود الرئيسية من بنود كشف ايرادات العمليات المصرفية التي يجب الافتتاح عنها في جميع الظروف . وإذا كان لابد من تطبيق عملية التجميع عليها فيمكن ان يكون ذلك على مكوناتها الفرعية (عمولات الجوالات الداخلية، فوائد اعتماد صادرة وجوالات..... الخ) ، اما قيمتها الاجمالية فلا بد من الإفتتاح عنها. وكذلك الحال بالنسبة للبنود الرئيسية الأخرى.

وبعد الاسترشاد بدليل الأهمية النسبية والأخذ بالقواعد العلمية لعملية التجميع بعين الاعتبار، يمكن تحديد البنود التي لا تتصف بالأهمية النسبية ويمكن تجميعها وكالاتي:-

في باب ايرادات التسليفات والقروض الداخلية :—

— فوائد كمبيالات وحوالات مخصوصة .

— عمولة الحالات المخصوصة .

— عمولة السندات برسم التحصيل .

— فوائد التسليفات والقروض الداخلية .

في باب عمولات الحالات :—

— عمولات الحالات الداخلية .

— فوائد اعتمادات صادرة وحوالات .

— فوائد تأخير تسديد الحالات المبتدأة .

في باب عمولات مصرافية متعددة :—

— عمولات اصدار السفارات واعتماد الصكوك .

— عمولات التوسط لبيع الاسهم والسندات .

— عمولات مصرافية متعددة .

في باب مصروفات مستردة :—

— مصروفات الاصدار المستردة .

— مصروفات مطبوعات مصرافية . اما البنود التي تتمع ببعض

الاهمية النسبية والتي يستلزم الامر الاصلاح عنها

فهي كالتالي :—

— فوائد القروض الممنوحة .

— فوائد حسابات جارية مدينة .

— عمولات خطابات الضمان الداخلية .

٥- تنفيذ عملية التجميع:-

في ضوء النتائج التي توصلنا إليها في الخطوة السابقة ، يتم تلخيص كشف ايرادات العمليات المصرفية المقارن للشركة عينة البحث وكما هو موضح في الجدول رقم (٣).

حيث حددت فيه خسارة معلومات التجميع على مستوى الابواب او لا ، ثم على مستوى الكشف كوحدة واحدة ثانية ، فكانت النتائج المتحققة كالتالي:-

أ - أسفرت عملية التجميع عن خسارة معلومات قيمتها (٠,٦٣٥) وحدة معلومات بنسبة %٣٧ في باب ايرادات التسليفات والقروض الداخلية. كما لم تسفر عملية تجميع بنود عمولات الحالات عن اي خسارة في المعلومات وكذلك باب ايرادات خطابات الضمان الداخلية والعمولات المصرفية المتنوعة والمصروفات المسترددة ، كون ان كافة بنود هذه الابواب قد تم تجميعها.

ب - أسفرت عملية التجميع على مستوى الكشف بخسارة اجمالية مقدارها (١,٢٧) وحدة معلومات وبنسبة %٣,٥٥ من المحتوى لكشف ايرادات العمليات المصرفية ككل.

ج - ترتب على عملية التجميع الاولية تلخيص عدد بنود الكشف المقارن من ٢١ بند الى ١٠ بنود.

د - بمقارنة القيمة الاجمالية لخسارة معلومات التجميع على مستوى كشف الايرادات ككل وهي (١,٢٧) وحدة معلومات مع نقطة القطع المسموح بها وهي (٢) وحدة معلومات نستنتج بوجود فرصة لتلخيص اكبر للكشف ولكن ان لا تتجاوز مقدار الفرق بين خسارة معلومات التجميع الحالية وخسارة معلومات التجميع عند نقطة القطع المستخرجة في الفقرة (واو) ادناء.

هـ — تتحسب قيمة خسارة معلومات التجميع المسموح بها حسب نقطة القطع المحددة للكشف وهي 10% وكالاتي :-

$$33,145 * 10\% = 3,314.5$$

و — يحدد الفرق بين خسارة معلومات التجميع الحالية في الجدول رقم (٣)

و خسارة معلومات التجميع حسب نقطة القطع كما يلي :-

$$2,044.5 - 3,314.5 = 1,27$$

وهذا يدل على ان أي عملية تجميع يقوم بها المحاسب ولا يندرج من البنود المتاحة للتجميع يجب ان لا تتجاوز فيها خسارة المعلومات الناجمة عن عملية التجميع عن $2,044.5$ وحدة معلومات. فلو قام المحاسب بتجميع بند عمولات خطابات الضمان الداخلية والذي يبلغ دليلا اهميته النسبية بمقدار $(2,1)$ وحدة معلومات وهي اقل قيمة من باقي البنود المتاحة للتجميع ، لتجاوزت خسارة المعلومات الناجمة عن التجميع نقطة القطع المسموح بها، حيث ستتصبح خسارة المعلومات بعد التجميع $(2,1 + 0.625) = 2,725$ وحدة معلومات وهي اعلى من $2,044.5$ وحدة معلومات، وعليه فان مستوى التجميع يتوقف عند تجميع بنود عمولات الحالات لأن خسارة التجميع الكلية ستبلغ $1,27$ وحدة معلومات بمحظى اعلامي بحدود $3,55\%$ لكشف ايرادات العمليات المصرفية للشركة عينة البحث وهي اقل بكثير من خسارة المعلومات الناجمة عن تجميع بنود ايرادات العمليات المصرفية في رقم اجمالي وذلك بموجب متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف والتي تبلغ 100% من وجهة نظر قارئ التقرير المالي. وبنفس الطريقة يمكن قياس بقية بنود كشف

الارباح والخسائر وبالشكل الذي يحدد قيمة المحتوى الاعلامي للكشف المعد
بموجب متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف

جدول رقم (٣)

مصرف الاستثمار العراقي - شركة مساهمة خاصة

كشف ايرادات العمليات المصرفية المقارن كما في ٣١/١٢/٢٠٠١
(المبالغ بملايين الدنانير) كشف رقم (١٤)

رقم البند	بيان	٢٠٠٠		٢٠٠١		دليل الاهمية النسبية	معلومات التجميع حسابة
		دinar	%	دinar	%		
١	ايرادات التسليفات والقرصون الداخلية	١٨٦	١٨,١٨٤	٤٧٦	٢٤,٤	٨,٣	صفر
٢	فوائد القرصون الممنوعة	٣٢٥	٣١,٧٧٤	٧١٢	٣٦,٥	٥,٥	صفر
٣	فوائد حسابات خارية مدينة الضمان الداخلية	٧٧٣,١٩٦	٧٥,٦٣٤	٤٧٦,٣٥٢	٤,٥١٨	١,٠٧	٠,٦٢٥
٤	اخري	٧٧٣,١٩٦	٧٥,٦٣٤	١٦٦٤,٣٥٢	٨٥,٤٢	١١,١	صفر
٥	عمولات الحوارات	٣٨,٦٦٤	٣,٧٨	٢٠,٢٧٧	١,١٣٣	٠,٧٩	صفر
٦	ايرادات خططيات الضمان الداخلية						
٧	عمولات خططيات الضمان الداخلية	٨٨	٨,٦٠٣	٧٧	٣,٦٩٥	٢,١	صفر
٨	عمولات مصرفية ممنوعة	١١٠	١٠,٧٥٤	١٦٩	٨,٦٧٤	١,٧	صفر
٩	مصروفات مسترددة	١٣	١,٢٧١	٢١	١,٠٧٨	٠,٢	صفر
١٠	مجموع ايرادات العمليات المصرفية	١٠٢٤,٦٨٢	١٠٠	١٩٤٨,٤٢٩	١٠٠	صفر	صفر

٣,٥٥ ١,٢٧ ٣٢,٨٦

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات:-

أ- الاستنتاجات

من خلال الدراسة النظرية والعملية لموضوع البحث ، تم التوصل الى اهم الاستنتاجات الآتية:-

١ - توصلت الدراسة الى عدم وجود افصاح كاف عن تفاصيل بنود التقارير والكشفوفات المالية المعدة بموجب متطلبات النظام المحاسبي الوحد والمطبق في مؤسسات النشاط المصرفي في العراق ومنها المصارف التابعة للقطاع الخاص والتي تكون على شكل شركات مساهمة حيث ان الافصاح عن محتوى التقارير المالية بموجب هذا النظام انما يتم بصورة ارقام اجمالية وليس تفصيلية نتيجة لتجميع بنددين او اكثر من البند في رقم واحد وهذا ما يترتب عليه من خسارة في المعلومات من وجها نظر قارئ هذه التقارير، تستلزم قياسها، وهذا ما هدف اليه البحث مستهدفا في عملية القياس احد كشفوفات مصرف الاستثمار العراقي وهو كشف ايرادات العملات المصرفية حيث بلغت خسارة المعلومات الناجمة عن تجميع بند هذا الكشف بموجب متطلبات النظام المحاسبي الموحد للمصارف نسبة ١٠٠ % وهي اكبر من الخسارة الناجمة عن التجميع باستخدام الاسلوب المقترن في البحث والتي كانت بنسبة ٣٥% من المحتوى الاعلامي للكشف.

٢ - الاعتماد على الاساليب التقليدية في تجميع بنود التقارير والكشفوفات المالية والتي تعتمد على معايير لاتساعد في تحديد مستوى التجميع المناسب ، مثل معيار الاهمية النسبية والتغير الحاصل في قيمة البند، على العكس مما لو يتم استخدام دليل الاهمية النسبية كمعيار للتجميع ذلك لانه يجمع بين آثار المعيارين السابقين.

٣ — ان المحتوى المعلوماتي للتقارير والكشففات المالية المعدة بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف يفتقر حالة عدم مراعاة تحقيق الموارنة عند تنفيذ عملية التجميع بين كلفة التجميع ممثلاً في خسارة المعلومات المترتبة عليها وعائد التجميع ممثلاً بالل الفورات المتحققة في تكلفة اعداد التقرير المالي. وهذا يدل على ان مصممي النظام لم يستردوا عند قيامهم بعملية التجميع بالمبادئ والقواعد العلمية التي تحكم عملية التجميع وبانها احدى مراحل القياس المحاسبي.

ب — التوصيات

- ١ — ضرورة وجود افصاح كاف عن بنود التقارير والكشففات المالية المعدة بموجب النظام المحاسبي الموحد للمصارف، وعلى وجه الخصوص مؤسسات النشاط المصرفي التابعة للقطاع الخاص والتي تكون على شكل شركات مساهمة ، لأهمية ذلك للمستثمرين والمقرضين في ترشيد قراراتهم.
- ٢ — اعتماد اسلوب دليل الأهمية النسبية في قياس خسارة المعلومات المترتبة عن تجميع بنود التقارير والكشففات المالية، حيث يوفر هذا الأسلوب امكانية تطبيق قواعد التجميع المناسبة على بنودها.
- ٣ — يوصي الباحث بضرورة تعليم نتائج هذه الدراسة على بقية البنود الاجمالية لكشف الأرباح والخسائر المعد وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف بغية تقليل خسارة المعلومات الناجمة عن تجميع بنود التقارير والكشففات المالية وذلك من وجہه نظر قارئها.
وفي الختام ، يعد هذا البحث محاولة متواضعة في مجال قياس خسارة المعلومات الناجمة عن تجميع بنود التقارير والكشففات المالية باستخدام

اسلوب دليل الأهمية النسبية، وعليه يوصي الباحث بالمضي قدما نحو تطبيق هذا الأسلوب على عينة كبيرة من الشركات التي تطبق النظام المحاسبي الموحد للمصارف لكي يتسمى الوصول الى مستوى تجميع اكثرا نفعا وقبولا لدى اطراف متعددة من المستفيدين وبما يؤدي الى زيادة المحتوى الاعلامي للمحاسبة.

المصادر

أولا: المصادر باللغة العربية

- ١ - الحبيطي، قاسم محسن، "قياس خسارة المعلومات في تجميع بنود التقارير والكشفات المالية في النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية". مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل ، العدد ٢٥، ٢٠٠٣.
- ٢ - الفضل، مؤيد محمد علي، "الخسارة في كمية المعلومات أداة لتحسين المحتوى الاعلامي للتقارير المالية وزيادة كفاءة عملية اتخاذ القرارات". مجلة القادسية للعلوم الادارية، جامعة القادسية، المجلد الأول (١) العدد الثاني، ١٩٩٥.
- ٣ - سعد ، سلمى منصور، "دور التقارير المالية في اتخاذ القرارات ، دراسة محاسبية في شركات الصناعات الخفيفة". رسالة ماجستير في المحاسبة مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، ١٩٨٧.
- ٤- مطر، محمد عطية، "تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية". مجلس العلوم الاجتماعية، ١٩٨٤.
- ٥ - مطر، محمد عطية، "نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات". دار حنين، عمان، ١٩٩٦.

٦ - مشكور، سعود جايد وحميد مجید موسى، "امكانية استخدام نظرية المعلومات في تحسين التجميع المحاسبي". مجلة كلية الرافدين الجامعية للعلوم، العدد الثامن ١ . ٢٠٠١.

٧ - التقرير السنوي المنشور لمصرف الاستثمار العراقي - شركة مساهمة خاصة/بغداد/٢٠٠١.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

١-Anton Hector, "Some Aspects of measurement and Accounting ", Journal of Accounting Research, U.S.A., spring ١٩٦٤

٢-Arthur, mihlan,"Design criteria for determination of Aggregation Levels of Accounting Data and information", Unpublished Dissertation presented to the university of Missouri for the Ph.D.Degree in Accounting ١٩٧٠.

٣- Donald, Rapport," Materiality" the Journal of Accountancy,vol. ١٧٧,April, ١٩٦٥

٤- Janes, Bower & Ropert, Schlosser,"Financial Information systems, theory and practice", Boston: Ellyn and Bacon, Inc., ١٩٧٩

c- Johnson, Orace, "Towards an (events) Theory of Accounting, Unpublished Dissertation presented to ohio state university for Ph.D.Degree in accountancy

v-Lev, Baruch, "decomposition measures for financial analysis management". 1972

v-Pendbury, M.W., "The application of information theory to accounting for groups of companies", Journal of business finance & Accounting, U.S.A, spring 1981.

w-Theil, Henry, "On the use of information theory concepts in the analysis of financial statement", management science, May 1972.